أستاذه. وإن تفحّصنا ما يعنيه مهدي المخزومي بالدرس اللّغوي الحديث تبيّن أنّه مزيج من:

1 - أصداء لأفكار نادت بها اللّسانيات الآنية الوصفيّة لم يطّلع عليها في مصادرها ولا يحيل في تحصيلهاعلى مصادر محدّدة وإنّما قال بها أهل عصره وسرت مع قلمه. منها: اعتبار أن الفلسفة والمنطق مفسدان للدراسة اللّغوية، وهذه الوضعية positivisme البدائية التي تدعو إلى الاعتماد على الوقائع عند دراسة اللّغة والابتعاد عن التنظير المرادف عنده للتأمل الفلسفي العقيم. ومنها ضرورة تحديد مجال الدراسة النحويّة بالجملة.

2 - أقوال قالت بها اللّسانيات التاريخية المقارنة وأحكام تتعلّق بعائلة الألسنة السامية.

وهو يمزج بين المذهبين مزج غير العارف بما جدّ بينهما من سجال ومن إعادة ترتيب حاسم في تاريخ اللسانيات بين وجهتي النظر اقتنع الباحثون بعده بضرورة الفصل المنهجي بين الدراسة التاريخية أو الزّمانية والدراسة الآنيّة مع إعطاء الأولويّة المعرفيّة للدراسة الآنيّة. ونجد هذا المزج في مقدّمات بحثه مصرّحا به بشكل نظري ونجده حاضرا عند تناول بعض المسائل الجزئية في النحو العربي. من الباب الأوّل نحيل على قوله [1]: في كتابه «في النحو العربي نقد وتوجيه»، حيث نلاحظ غياب التمييز بين «فقه أساليب لسان ووضع قواعد تمثل نحوا (أي اشتغال اللسان آنيا) و«الجري وراء اللّغة وتتبع مسيرتها وتطوّرها» أي وصفها زمانيا.

---

1 في النحو العربي نقد وتوجيه ص 19:

«ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللّغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية تطبقية لا تتعدى ذلك بحال. النحو عارضه لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدا، لأن اللّغة متطورة أبدا، والنحو الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها ويفقه أساليبها».